«أسواق المال»: فعالية توعوية عن مؤشرات الأسواق والاستثمار غير النشط

انطلاقاً من دور هيئة أسواق المال في التوعية بالجوانب المرتبطة بالاستثمار وتشجيع تنمية أسواق المال، تدعوكم الهيئة لحضور فعاليتها التوعوية "مؤشرات الأسواق والاستثمار غير النشط» – Indices And Passive Investing تسلط هذه الفعالية الضوء على مؤشرات الأسواق وأهميتها، والتطرق إلى الاستثمار غير النشط والتوجهات العالمية المرتبطة به، وتأثيره على أسواق الأسهم، وتأتي أهميتها تزامناً مع ترقية دولة الكويت في المؤشرات العالمية للأسهم لدى S&P Dow Jones و FTSE Russell ووضعها على قائمة الاستشارة للترقية إلى سوق ناشئ ضمن مؤشرات MSCI.

ويشارك فيها خبراء من S&P Dow Jones، ومختصين في الأمور المرتبطة بالمؤشرات والترقيات في المؤشرات العالمية من EFG Hermes، وكذلك المعنيين بتطوير السوق الكويتي في شركة بورصة الكويت.

تقام الفعالية يوم الاثنين الموافق 29 من الشهر الجاري في فندق جي دبليو ماريوت، مدينة الكويت، قاعة الثريا، من الساعة 10:00 صباحاً وحتى الساعة 12:15 مساء.

لا يمكن للقطاع الخاص إستيعابها ومنافسة «العام» بمستويات أجوره

«الشال»: سوق العمل غير مستدام ومتخم ببطالة مقنعة

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر بخصوص سوق العمل لقد قدمت وزيرة الدولة للشئون الاقتصادية في أبريل الجاري عرضاً لأرقام العمالة في الكويت تحت مسمى رأسمال بشري إبداعي، والأرقام سبق لنا نشرها من مصدرها الموحد وهو «ديوان الخدمة المدنية». والأرقام الإجمالية المنشورة في تقرير سابق لنا وأرقام الوزيرة متقاربة كما في نهاية عام 2018، وملخصها بلوغ حجم العمالة الإجمالي نحو 2.051 مليون عامل من دون إحتساب قطاع العمالة المنزلية البالغ حجمه 689 ألف عامل، ولن نعيد تكرار الأرقام، ولكن سوف نعلق على بعض أهم ما ورد في الإستعراض.

عنوان العرض هو سوق العمل، وتم وصف عمالته برأس المال البشري الإبداعي، وكنا نود أن تسمى الأشياء بمسمياتها مادامت مقدمة العرض هي «كويت جديدة»، فسوق العمل غير مستدام ومتخم ببطالة مقنعة ولا علاقة فيه بين الأجر والإنتاجية والتعليم، وإحتياجاته. وفي حدود مستوى التعليم الحالي، لا يمكن أن تكون مخرجاته رأسمال بشري إبداعي، ولا يمكن أن يستطيع القطاع الخاص إستيعابها ومنافسة القطاع العام على تلك المخرجات وبمستويات أجوره، والواقع، أن تحول العمالة المواطنة منذ ثورة الكوادر في عام 2011، بات يسير في الإتجاه المعاكس إلى القطاع العام، ومع إمتيازات القوانين الشعبوية النيابية الأخيرة، قد يتعزز هذا الإتجاه. وأحد المؤشرات التي ذكرتها الوزيرة مشكورة والدالة على بؤس كل من نظام التعليم وتركيبة سوق العمل، هو وجود نحو 3658 خريج جامعي من أصل 8800 عاطل لا حاجة لأي جهة عمل فيهم، ضمنهم 63% أو نحو 2310 مهندس بتخصصات هندسية مختلفة. الأكثر قسوة، هو تقدير الوزيرة بأن الداخلين المواطنين إلى سوق العمل في المستقبل سوف يبلغ سنوياً، نحو 35 ألف عامل خلال السنوات العشر القادمة، أي نحو 350 ألف عامل خلال عقد من الزمن،

وتتوقع أن يبلغ العدد نحو 70 ألف عامل سنوياً بعد ذلك، ولازال هناك من لا يعي أو لا يهتم بخطر البطالة السافرة القادمة.

وتقدر الوزيرة عدد الوظائف القابلة للإحلال لصالح الكويتيين بحدود 160 ألف وظيفة في القطاعين، وذلك تقدير متفائل جداً، فهي تذكر في موقع آخر بأن معدل رفض المرشحين الجدد لوظيفة عامة يبلغ 5 مرات، إما لأنهم يأملون بجهة أخرى، أو لأنهم يريدون ملفهم مفتوحاً، والإحلال في وظائف الوافدين غالباً في صنف من الوظائف المرفوضة. وإلى جانب إحتمال رفض نوع العمل، هناك قيود الإنفاق في الموازنة العامة المثقلة، فالإحلال يعني أجور أعلى، ومعظم الوزارات والهيئات العامة باتت لا تجد ما تصرفه على غير الرواتب. أما القطاع الخاص، فهو لا يوظف سوى 61.8 ألف موظف مواطن، أو نحو 4.2% من عماله، وجانباً كبيراً منها إما مفروضة بحكم القانون بنسب للعمالة الكويتية في قطاعات العمل المختلفة، أو قد لا تكون حقيقية، ولا توظف المشروعات الصغيرة سوى 0.2% من العمالة المواطنة، ومبرر تأسيس «صندوق المشروعات الصغيرة» هو خلق وظائف مواطنة كما هو حال العالم حولنا.

لا نريد أن نسترسل في إستعراض ما قدمته الوزيرة، كل ما أردنا هو التذكير بأن أخطر مؤشرات المرض في الإقتصاد الكويتي هي مؤشرات سوق العمل، و«كويت جديدة» تحتاج إلى وعي بتلك الظواهر المرضية وتأكيد إستحالة إستدامة سوق العمل بوجودها ومصارحة الجميع بضرورة إجراء جراحات فيها.

برعاية النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع

«نوف إكسبو»: انطلاق الملتقى الثاني للخدمات الاستشارية لخطة التنمية بعد غدٍ

- رعاية الشيخ ناصر صباح الأحمد للملتقى تؤكد أهمية محاوره بسلم أولويات الحكومة
- تنفيذ خطة التنمية 2035 ضمن قواعد الإنتاجية والحفاظ على المال العام أهم محاور الملتقى
- دور أكبر للقطاع الخاص في تنفيذ المشاريع مع تفعيل الدور الرقابي للجهات الحكومية

أعلنت شركة نوف إكسبو «NoufEXPO» أن أعمال «الملتقى الثاني للخدمات الاستشارية لمشاريع التنمية» ستنطلق يوم الثلاثاء القادم (بعد غداً) في تمام الساعة السادسة والنصف مساء، بالقاعة الماسية في فندق شيراتون الكويت، تحت شعار «دور القطاع الخاص في التنفيذ والربط الآلي بين الجهات ذات العلاقة لتحقيق الإنتاجية ومكافحة الهدر والفساد».

وفي بيان صحافي، أعربت الشركة عن ترحيبها برعاية النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الشيخ ناصر صباح الأحمد، للملتقى وحضوره الحفل الافتتاحي، حيث قالت: «رعاية وحضور الشيخ ناصر صباح الأحمد للملتقى، يؤكدان الطابع المهم لمحاور الملتقى التي تتناول أسس تنفيذ خطة التنمية 2035 والتي تقع ضمن دائرة المسؤولية المباشرة لمعاليه».

الميكنة ومكافحة الهدر

وأضاف بيان شركة نوف إكسبو: «يتناول الملتقى ضمن محاوره ضرورة تحسين بيئة العمل في الجهات القائمة على تقديم الخدمات الاستشارية لرفع كفاءتها ودرجة التكامل فيما بينها، ويأتي دور تكنولوجيا المعلومات ليكمل المهمة في تطبيق ميكنة متطورة تشمل تطوير بوابة إلكترونية موحدة لتخفف الأعباء عن الأجهزة الفنية والإدارية في الجهات الحكومية والرقابية، وكذلك الشركات الهندسية والدور الاستشارية، وهذا بدوره يسهم في اختصار الوقت وإجراءات العمل والتخلص من البيروقراطية، كما يولي الملتقى أهمية بالغة لوضع الأسس الفعالة لرفع درجة الشفافية والحد من الهدر والفساد خلال مراحل تنفيذ مشاريع خطة التنمية بما فيها الحد من الأوامر التغييرية، ولعل من أهم ما يناقشه الملتقى دراسة التوجه نحو قيام القطاع الخاص بتنفيذ المشاريع مع تفعيل الدور الرقابي للجهات الحكومية».

الشيخ ناصر صباح الأحمد

مشاركة لافتة

وفي معرض الحديث عن المؤسسات المشاركة في الملتقى، رحبت الشركة بالجهات التي كان لها دور أساسي في التحضير للملتقى ويأتي على رأسها اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية الذي دعا الى إقامة الملتقى بالتعاون مع كل من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والجهاز المركزي للمناقصات والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وبلدية الكويت، وبمشاركة كل من جهاز تطوير مدينة الحرير (الصبية) وجزيرة بوبيان وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر والإدارة العامة للإطفاء ووزارة الكهرباء والماء والهيئة العامة للبيئة ووزارة الأشغال العامة ووزارة الصحة وجامعة الكويت ووزارة التربية ومؤسسة البترول الكويتية والبنك الدولي، كما تشارك في الملتقى الجهات الرقابية المختصة وهي: ديوان المحاسبة وإدارة الفتوى والتشريع والهيئة العامة لمكافحة الفساد وجهاز المراقبين الماليين وجهاز متابعة الأداء الحكومي.

ورشة فيديك

كما رحبت الشركة بمشاركة العديد من المتخصصين في ورشة عمل فيديك التي تتناول النسخ الجديدة من عقود فيديك من كل من: الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبك)، الشركة العقارية المتحدة، إدارة المرافق العمومية، غرفة تجارة وصناعة الكويت، شركة الصالحية العقارية، الشركة العملية العقارية، شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية، البنك التجاري، وشركة البترول الوطنية الكويتية.

وفي الختام، تمنت الشركة لضيوف الكويت طيب الإقامة بين أهلهم وللجميع التوفيق في تطوير أعمالهم من خلال هذه المنصة المهمة التي ستسهم بلا شك في ضمان مستقبل أفضل للكويت وشعبها.

المتبقي لا يكفي لتمويل مشروعات تخلق فرص عمل جديدة

الأجور والدعوم تستهلك 75 بالمئة من نفقات الموازنة العامة

فيما يخص سوق العمل و«كويت جديدة» رؤية 2035، أوضح تقرير الشال أنه في تحديث دراسة «ماكنزي» –مارس– 2019 حول المنطقة الاقتصادية الشمالية، عرض في بدايتها حول واقع الوضع الاقتصادي الحالي، وإستكمالاً لإستعراض وزيرة الدولة للشئون الاقتصادية حول سوق العمل، سوف نقتطع من دراسة «ماكنزي» بعض ما يتعلق بذلك السوق. فحجم الاقتصاد حالياً وفقاً للدراسة لازال أدنى من حجمه في عام 2014 خلافاً لتوقعات خطة التنمية، ومادام الاقتصاد لا ينمو، فهو إما لا يخلق فرص عمل وإما أنه يفقد بعضها لو توقف دعم الوظائف الإصطناعي في القطاع العام. وتقدر الدراسة أن هناك نقص في فرص العمل في المستقبل بحدود 400 ألف فرصة أو أكثر، وتقدر عدد الداخلين إلى سوق العمل سنوياً بحدود 40 ألف مواطن 35– ألف في تقدير الوزيرة–، يقابل ما تقدم عجز عن جلب استثمار أجنبي مباشر بعد أن فقد حجمه نحو 28% ما بين عامي 2016 و2017، والاستثمار الأجنبي أحد مرتكزات مشروع «الكويت الجديدة» من أجل خلق فرص العمل. وتنسب الدراسة لوزير المالية قوله بأن 80% من العاملين في القطاع العام مواطنين، بتكلفة للرواتب والأجور والدعوم تستهلك 75% من نفقات الموازنة العامة، والمتبقي –وفقاً للوزير– لا يكفي لتحسين التعليم والخدمات العامة وتمويل مشروعات تخلق فرص عمل للقادمين إلى سوق العمل.

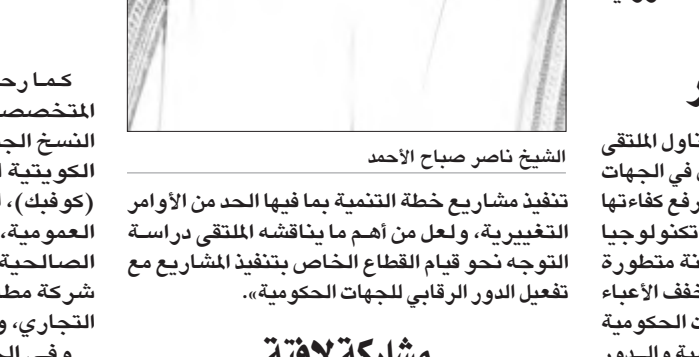

وتشخيص دراسة «ماكنزي» للوضع الحالي صحيح ومعروف منذ زمن، ولو أردنا تلخيص ما تقدم، فالدراسة تذكر بأن الموظف الوحيد للعمالة المواطنة هو القطاع العام، وهو متخم وعاجز عن الإستدامة في التوظيف، والتعليم والخدمات الصحية وهما الأساس في صناعة رأس المال البشري، في مأزق حقيقي، والبلد أصبحت طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر، والنفط وهو عامل الإستقرار المؤقت يفقد أهميته الإستراتيجية وقيمته. ولأن الأوضاع بلغت مرحلة الإختناق، فإن المخرج هو في تنويع مصادر الدخل من أجل خلق فرص عمل جديدة ومنتجة للمواطنين، والأساس، وهو صحيح، هو إستغلال موقع الكويت الجغرافي في تقديم خدمات تجارية ومالية للمكونات السكانية الكبيرة شمال وغرب الكويت. وتذهب الدراسة إلى تقدير بأن هناك جدوى أولية لنحو 42

مشروع مختلف –أكثر من نصفها مشروعات عقارية– تكلفتها بحدود 75 مليار دولار أمريكي، وعائدها المتوقع بحدود 10–20%. وتعول الدراسة على الإستعانة بالتجربة والحاجة الصينية لتطويرها وفقاً لثلاث مذكرات تفاهم مع الصين، وهو ضمان لدعم تحويل ما هو على الورق إلى واقع حقيقي، وتحويلها إلى واقع قد يخلق فرص عمل مواطنة ذات إنتاجية عالية تضاهي إنتاجية العمالة السنغافورية، وتقدر عدد تلك الفرص التي قد يخلقها القطاع الخاص بنحو 210–220 ألف وظيفة.

ولن نناقش فرضيات الدراسة، ولا حجم الاستثمارات التي سوف تجلبها والمقدرة بنحو نصف تريليون دولار أمريكي 400–650 مليار دولار أمريكي–، ولا المنظومة الضخمة من مشروعات الإنتاج السلعي والخدمي المدونة في الدراسة وفي مذكرات التفاهم مع الصين، والواقع أننا نأمل بدقتها لأننا نعرف بأن الوضع الحالي غير مستدام وخطر ولابد من مخرج له. ولكننا نأمل في الإجابة على سؤال محوري، وهو أن التعليم وقيم الإنتاج والعمل وربطها بالأجر أو المكافأة سوف تظل صناعة المركز أي الدولة المركزية، وهي في تخلف دائم حتى لم يعد بإمكاننا التفريق فيها بين العامل أو المعلم إن كانا بشهادة حقيقية أو مزورة، سوف يظل هو المزود الرئيسي للعمالة المواطنة وفق متطلبات ونوعية العمل في الشمال.

نمو الناتج المحلي 3.7 بالمئة ما بين الربع الثالث والرابع في 2018

عن الناتج المحلي الإجمالي – الربع الرابع 2018، ورد في تقرير الشال الأسبوعي: لقد نشرت الإدارة المركزية للإحصاء أرقام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للربع الرابع من عام 2018، وتقدر تلك الأرقام بأن نمواً موجباً حقيقياً بحدود 2.0% قد تحقق ما بين الربع الرابع لعام 2017 والربع الرابع لعام 2018، وحققت نمواً أعلى وبحدود 3.7% ما بين الربع الثالث والرابع من العام الفائت. وسبب النمو ما بين الربع الرابع مقارنة بالربع الثالث من عام 2018 هو ارتفاع معدل نمو القطاعات غير النفطية بنحو 9.7%، مقارنة مع هبوط نمو القطاع النفطي بنحو 1–%.

ولا توحي الأرقام بأن سياسات الإستدامة الاقتصادية –تنويع مصادر الدخل– المعلن عنها في كل خطط التنمية وفي كل بيانات الحكومة يتحقق منها شيء، والواقع أن الخلل الهيكلي الإنتاجي ومؤشره هيمنة قطاع النفط ومعه القطاع العام على مكونات الناتج المحلي الإجمالي مستمر، كما لاحظنا من أثره الطاغي في الأرقام المنشورة حديثاً. فمساهمة قطاع النفط بالأسعار الثابتة لازالت أعلى من نصف حجم الناتج الإجمالي، فقد كانت بحدود 53.9% في الربع الرابع من عام 2018، أي أن مساهمة كل القطاعات الأخرى لا تتعدى 46.1%، وهي مساهمة غير مستدامة وإنما مدعومة بشدة من قطاع النفط، وتقلب مساهمتها مرتبط فقط بأسعار وإنتاج النفط وليس بتطور صناعاته. ولم تتخطى مساهمة أي من القطاعات الأخرى حاجز الـ 10% عدا قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي وبحدود 10.3%، ولا علاقة للقطاع بأي نهج تنموي.

إعلان

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر إدارة الشركة الكويتية العقارية القابضة (ش.م.ك.ع) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والمقرر عقدها في تمام الساعة 12 ظهرا يوم الاحد الموافق 2019/5/12 وذلك في مقر الشركة الكائن بمنطقة قبله - برج الخرافي - الدور السادس عشر.

ملاحظة: يتضمن جدول الاعمال انتخاب مجلس ادارة للسنوات الثلاث المقبلة فعلى الراغبين في الترشح تقديم اوراقهم للشركة العقارية القابضة خلال المواعيد المحددة من الساعة 8 وحتى 3 ظهرا.

يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين في الحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة خلال اوقات الدوام الرسمي لإستلام بطاقات الحضور وجدول الأعمال مصطحبين معهم شهادات الأسهم أو بطاقات التحويل. للاستفسار يرجى الاتصال على الرقم: 1841111

والله ولي التوفيق

مجلس الإدارة

113.6 مليون دينار أرباح «الوطني» في الربع الأول

ذكر تقرير الشال عن نتائج بنك الكويت الوطني – الربع الأول 2019، لقد أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للربع الأول من عام 2019، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 113.6 مليون دينار كويتي، بارتفاع قدره 14.6 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 14.8%، مقارنة بنحو 99 مليون دينار كويتي حققها في الربع الأول من عام 2018. وبلغ صافي الربح الخاص بمساهميه نحو 107.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 93.6 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، أي بارتفاع بلغ نحو 14.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 15.1%. ويعود الارتفاع في ربحية البنك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بالمطلق بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية المصروفات، مساندًا له انخفاض جملة المخصصات بنحو 10.9 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، ارتفع صافي إيرادات التشغيل بنحو 12.12 مليون دينار كويتي أي نحو 5.7%، حين بلغ نحو 225.57 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 213.45 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام السابق. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود إيرادات التشغيل، حيث ارتفع بند إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) بنحو 41.3 مليون دينار كويتي، وارتفعت معها مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المرابحة) بنحو 33.8 مليون دينار كويتي، وعليه ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنحو 7.5 مليون دينار كويتي أو بنحو 5.6%، ليبلغ 141.7 مليون دينار كويتي مقارنة مع 134.2 مليون دينار كويتي. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 29.5 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 29.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق.

مما رفع صافي إيرادات الفوائد (في شقيها التقليدي والإسلامي) إلى نحو 171.2 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 163.6 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بلغ نحو 7.6 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 4.7%. وارتفع بند صافي إيرادات الإستثمار بنحو 2.23 مليون دينار كويتي أو بنسبة 52%.